● أخبار قصيرة

ترامب يؤكد استمرار الرسوم الجمركية على الصين دون تخفيض

أكدت المتحدثة باسم البيت الأبيض، كارولين ليفيت، أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لن يخفض الرسوم الجمركية على الواردات الصينية بشكل أحادي الجانب، رغم تصريحات سابقة حول إمكانية خفضها بنسبة ٨٠٪.
يذكر أن ترامب وقع في أبريل الماضي أمرا تنفيذيا بفرض رسوم «متبادلة» بنسبة ١٠٪ على الواردات من دول أخرى، مع تطبيق معدلات متزايدة على ٥٧ دولة منذ ٩ أبريل، محسوبة على أساس العجز التجاري الأمريكي مع كل دولة.
وكان الرئيس الأمريكي قد أعلن في ٩ أبريل أن أكثر من ٧٥ دولة طلبت التفاوض ولم تتخذ إجراءات انتقامية، وبالتالي ستسري عليها الرسوم الأساسية البالغة ١٠٪ لمدة ٩٠ يوما، باستثناء الصين.

باكستان تعلن حالة الطوارئ القصوى في البنجاب

في أعقاب تصاعد التوترات بين باكستان والهند، أعلنت السلطات المحلية في بهاولنجر، الواقعة في إقليم البنجاب الباكستاني، حالة الطوارئ القصوى (الحالة الحمراء).
تم إصدار أوامر لسكان المناطق القريبة من نهر كانت بإخلاء المنطقة فوراً والانتقال إلى أماكن آمنة.
وتأتي هذه الإجراءات الاحترازية في ظل المخاوف الأمنية المتزايدة على الحدود بين البلدين، حيث تشهد المنطقة توتراً متصاعداً في الأيام الأخيرة. وقد باشرت السلطات المحلية بتنفيذ خطط الطوارئ لضمان سلامة المواطنين وتأمين انتقالهم إلى مناطق بعيدة عن خطوط المواجهة المحتملة.

المكسيك تقاضي شركة جوجل لتغيير اسم خليج المكسيك

كشفت الرئيسة المكسيكية كلوديا شينباوم عن رفع دعوى قضائية ضد شركة جوجل الأمريكية بسبب استبدال اسم «خليج المكسيك» بـ«خليج أمريكا» على خرائطها الرقمية.
وأشارت شينباوم خلال لقاء صحفي في العاصمة مكسيكو سيتي إلى صدور قرار أولي في القضية، مؤكدة أن الحكومة المكسيكية تنتظر الخطوات القضائية القادمة.
وأوضحت الرئيسة أن بلادها تطالب الشركة الأمريكية بالالتزام بالتسميات الرسمية المعتمدة من الحكومة الأمريكية نفسها، والتي تحدد استخدام الاسم الجديد فقط للمنطقة المتعلقة بالجرف القاري الأمريكي من الخليج، وليس لكامل الخليج الذي يحمل تاريخياً اسم «خليج المكسيك».

في إطار محاولاتها لإعادة فرض عقيدة مونرو

أميركا تواصل الضغط على الأرجنتين لإبعادها عن الصين

الوفاق/ تشهد العلاقات الدولية المعاصرة تحولات استراتيجية كبرى في ظل التنافس المتصاعد بين القوى العالمية. وتبرز أمريكا اللاتينية كساحة مهمة للنفوذ والتأثير، حيث تتقاطع المصالح الاقتصادية والسياسية للقوى الكبرى. في هذا السياق، تأتي العلاقات بين الأرجنتين والولايات المتحدة والصين لتعكس جانباً مهماً من هذا التنافس، وتكشف عن التوجهات الجديدة للسياسة الأمريكية في المنطقة.
مع تزايد المطالب الصريحة بتقييد علاقة الأرجنتين مع الصين، اعترفت وزارة الخزانة الأمريكية بإمكانية دعم البلد الأمريكي الجنوبي في حالة حدوث أزمة من خلال صندوق استقرار الصرف الخاص بها. تسعى واشنطن لإعادة فرض عقيدة مونرو في أمريكا اللاتينية وضمان نجاح حكومة خافيير ميلي بأي ثمن.
إذا كانت الزيارة غير المتوقعة لوزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت إلى الأرجنتين في منتصف أبريل قد فُسرت كإشارة دعم سياسي من البيت الأبيض لميلي، فإن تصريحات الزعيم الأمريكي الجنوبي حول خط ائتمان خاص محتمل في حالة الأزمة تبدو وكأنها تؤكد أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لا يريد أن تكون العلاقات الأرجنتينية الصينية قوية.

صندوق استقرار الصرف كأداة نفوذ

دافع المسؤول الأمريكي مرة أخرى عن إدارة ميلي خلال اجتماع مع المستثمرين في واشنطن، كما أفادت وكالة بلومبرغ وسرعان ما تناقلتها وسائل الإعلام الأرجنتينية. وصرح قائلاً: «إذا احتاجت الأرجنتين إلى ذلك، في حالة حدوث صدمة خارجية وإذا استمر ميلي في المسار، فسنكون على استعداد لاستخدام صندوق استقرار الصرف».
كان هذا الصندوق أداة لوزارة الخزانة الأمريكية تم إنشاؤها في عام ١٩٣٤ للحفاظ على السعر الدولي للدولار في مواجهة انهيار قاعدة الذهب. ومع ذلك، مع مرور الوقت، أصبح أداة لدعم الحكومات الأجنبية في حالات الأزمات أو الشركات الأمريكية الرئيسية التي تواجه الإفلاس. في عام ١٩٩٤، على سبيل المثال، قدمت وزارة الخزانة الأمريكية ٢٠ مليار دولار للمكسيك للتغلب على الأزمة في ذلك الوقت.

الدعم الأمريكي في مواجهة صندوق النقد الدولي

في حين كان الموقف الأمريكي أساسياً لقدرة صندوق النقد الدولي على إبرام اتفاق جديد مع الأرجنتين، توجد داخل مؤسسة الإقراض متعددة الأطراف أصوات أخرى يريد البيت الأبيض إقناعها بالضرورة الاستراتيجية لضمان إكمال المشروع السياسي لميلي. قليلة هي الحكومات المتوافقة مع الولايات المتحدة مثل الأرجنتين بسبب التوافق الأيديولوجي لميلي مع ترامب، وهو أمر مهم للولايات المتحدة، باعتبار أن البلد الأمريكي الجنوبي عضو في مجموعة العشرين وأحد أهم الاقتصادات في المنطقة.
على الرغم من الـ ٢٠ مليار دولار التي ستتلقاها الأرجنتين من صندوق النقد الدولي وإمكانية الحصول على ١٠ مليارات دولار أخرى من منظمات أخرى، تدرك الولايات المتحدة عدم كفاية العملة الأجنبية التي تعاني منها حكومة ميلي والصعوبات التي ستواجهها في سداد هذه القروض.
يُذكر أن الأرجنتين لم تتمكن من سداد الـ ٤٤ مليار دولار في عام ٢٠١٨ لصندوق النقد الدولي أو تجديد عام ٢٠٢٢، ولا يمكنها سداد هذا القرض اليوم أيضاً، لكن القرار السياسي الأمريكي هو نجاح حكومة ميلي. إذا فعلت الولايات المتحدة خط ائتمان لإنقاذ الأرجنتين من أزمة جديدة، فهو قرار سياسي لن يؤثر على ماليتها وسيكون أساسياً لدعم إحدى الحكومات القليلة التي تحافظ واشنطن معها على ألفة سياسية وتحافظ على خضوع تام للسياسة الخارجية الأمريكية.

نظراً للاحتياجات الاقتصادية والمالية للأرجنتين، لا يبدو أن التباعد بين بوينس آيرس وبكين أمر بسيط

الضغوط الأمريكية لوقف التعاون المالي مع الصين

خلال زيارته لبوينس آيرس، كان بيسنت واضحاً جداً في مطالبته الأرجنتين بوقف مبادلة العملات البالغة ٥ مليارات دولار التي تحافظ عليها مع بكين في أقرب وقت ممكن، ادعى بثقة أن قرض صندوق النقد الدولي وسياسة التعديل التي ينتهجها ميلي ستسمح بالسداد وإنهاء الاتفاق مع العملاق الآسيوي.

مونرو من جديد

تعتبر إضافة ترامب لعقيدة مونرو نوعاً من إعادة رواية حديثة للعقيدة التي أنشأتها الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر لإبعاد القوى الأخرى عن القارة الأمريكية. ومع ذلك، في القرن الحادي والعشرين، لا يوجد أمام واشنطن بديل سوى الاعتراف بأنها لم تعد تحكم العالم كما كانت من قبل. بدلاً من ذلك، تسعى واشنطن إلى تعزيز سيطرتها على ما تسميه باستخفاف «حديقتها الخلفية»، من خلال تنفيذ سياسة خارجية أكثر عدوانية في حالات مثل غرينلاند وكندا والمكسيك وفنزويلا، وأي شيء يعني موقفاً أكثر استقلالية في المنطقة.

صعوبة تنفيذ الشروط الأميركية

بما أن أكبر اقتصادات أمريكا اللاتينية، البرازيل والمكسيك، ليست متوافقة تلقائياً، فإن التأثير على الأرجنتين أمر حيوي لحماية المصالح والتصميمات الإقليمية الأمريكية. المصلحة الواضحة لواشنطن هي أنه في إطار حرب الهيمنة التجارية والنقدية والرأسمالية، تنفصل حكومة حليفة مثل الأرجنتين، التي تلتزم بالموارد، عن الصين.
ومع ذلك، نظراً للاحتياجات الاقتصادية والمالية للأرجنتين، لا يبدو أن التباعد بين بوينس آيرس وبكين أمر بسيط. الصين هي أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للأرجنتين ومُقرض الملاذ الأخير، بفضل مبادلة العملات التي تعزز حالياً احتياطيات الأرجنتين الدولية. لذلك، من الصعب جداً على البلد تنفيذ الشروط التي فرضها بيسنت.
تكشف التطورات الأخيرة في العلاقات بين الولايات المتحدة والأرجنتين عن تحول استراتيجي مهم في سياسة واشنطن تجاه أمريكا اللاتينية. يمثل هذا التحول عودة إلى أنماط تاريخية من الهيمنة، ولكن في سياق جيوسياسي جديد تتنافس فيه القوى العالمية على النفوذ. وبينما تسعى الولايات المتحدة لتأمين مصالحها في المنطقة، تجد الأرجنتين نفسها في مفترق طرق صعب بين الضغوط الأمريكية والحاجة الاقتصادية للتعاون مع الصين. إن مستقبل هذه العلاقات الثلاثية سيكون له تأثير عميق ليس فقط على الأرجنتين، بل على التوازن الجيوسياسي في المنطقة بأكملها.

أزمة هيكلية في النظام الصحي البريطاني

منذ عقود، يُنظر إلى نظام الخدمة الصحية الوطنية البريطانية (NHS) كنموذج عالمي للرعاية الصحية الشاملة، لكن مؤخراً بدأت تظهر تصدعات خطيرة في بنيته التحتية مع تزايد الضغوط المالية والتشغيلية. في تطور مقلق للغاية، كشفت مصادر مطلعة عن خطة واسعة النطاق لإعادة هيكلة القطاع الصحي البريطاني بطريقة قد تغير وجه الرعاية الصحية في إنجلترا بشكل جذري خلال السنوات القادمة.

تقليص الكوادر والخدمات الصحية

أعلنت المستشفيات في إنجلترا مؤخراً عن خطط طموحة لتقليص عدد الموظفين وإغلاق بعض الخدمات الصحية الأساسية. تأتي هذه الإجراءات الصارمة في إطار ما أطلق عليه «إعادة الضبط المالية» التي فرضها السير جيم ماكي، الرئيس التنفيذي الجديد لهيئة الخدمات الصحية الوطنية في إنجلترا، وذلك بهدف تفادي عجز مالي متوقع قد يصل إلى ٦.٦ مليار جنيه إسترليني على مدار العامين المقبلين.
وحسب تقرير استقصائي نشرته صحيفة «الغارديان» البريطانية، أبدى العديد من المسؤولين التنفيذيين في القطاع الصحي قلقهم العميق، مؤكدين أن تحقيق المدخرات المطلوبة يشكل تحدياً هائلاً في ظل الظروف الحالية. وحذر هؤلاء المسؤولون من أن تنفيذ هذه الإجراءات التقشفية قد يكون له تأثير سلبي عميق على جودة الرعاية المقدمة للمرضى وسيؤدي حتماً إلى زيادة أوقات الانتظار الطويلة أصلاً في المستشفيات البريطانية.

خطر على الخدمات الحيوية

في تصريح لافت للنظر، أوضحت سافران كورديري، الرئيسة التنفيذية المؤقتة لجمعية مقدمي خدمات NHS، أن الأهداف المالية المفروضة تعتبر غير واقعية وبعيدة المنال. وأضافت كورديري أن محاولة تحقيق هذه الأهداف الطموحة قد تعرض للخطر خدمات صحية حيوية تشمل مراكز إعادة التأهيل، وخدمات العلاج النفسي، والأسرّة المخصصة لرعاية المرضى في مراحل نهاية الحياة، مما يثير تساؤلات أخلاقية حول أولويات النظام الصحي.
ورغم تخصيص الحكومة البريطانية مبلغ ٢٢ مليار جنيه إسترليني لدعم خدمة الصحة الوطنية خلال العامين الماضيين، فإن المؤسسات الصحية لا تزال تواجه ضغوطاً هائلة لتحقيق وفورات مالية كبيرة تهدد استمرارية العديد من الخدمات الأساسية.

أرقام تكشف حجم الأزمة

كشفت دراسة شاملة أجريت على ١٦٠ من كبار المسؤولين في ١١٤ مؤسسة صحية بريطانية عن حقائق مقلقة: ٤٧٪ من هذه المؤسسات قامت بالفعل بتخفيض الخدمات المقدمة، بينما يدرس ٤٣٪ آخرون إمكانية اتخاذ خطوات مماثلة في المستقبل القريب. كما أظهرت الدراسة أن ٣٧٪ من المؤسسات الصحية قلصت المناصب السريرية الحيوية، مع احتمال أن يتبع نهجها ٤٠٪ من المؤسسات الأخرى في الأشهر القادمة.
وفي مثال واقعي على هذه التخفيضات، قامت إحدى المؤسسات الصحية الرئيسية في شرق لندن بإلغاء ١١٥ وظيفة في الخدمات الإدارية، بالإضافة إلى تقليص كبير في عدد الورديات للعاملين المؤقتين، وذلك في محاولة يائسة لتوفير الأموال المطلوبة للحفاظ على استمرارية الخدمات الأساسية.

تحذيرات من التأثير على رعاية المرضى

صرح أحد الرؤساء التنفيذيين للمستشفيات، الذي فضل عدم الكشف عن هويته، بأن «تقليص عدد الموظفين بهذه الطريقة سيكون له تأثير سلبي لا محالة على مستوى الرعاية المقدمة للمرضى»، مضيفاً أنهم «سيبذلون قصارى جهدهم لتقليل المخاطر المحتملة وضمان استمرارية تقديم الرعاية الصحية بأفضل مستوى ممكن في ظل هذه الظروف الصعبة».
وفي السياق ذاته، أشار مسؤول تنفيذي آخر إلى «الصعوبة البالغة في تحقيق التوازن بين الكفاءة المالية والحفاظ على مستويات آمنة من الرعاية الصحية»، مشدداً على أن «الضغط المستمر لخفض التكاليف قد يدفع النظام الصحي إلى حافة الانهيار».
من جانبها، حاولت وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية البريطانية تهدئة المخاوف المتزايدة، مؤكدة أن الحكومة استثمرت ٢٦ مليار جنيه إسترليني لتحسين النظام الصحي. وأوضحت الوزارة أن خططها تهدف بالدرجة الأولى إلى «خفض البيروقراطية وزيادة الإنتاجية في القطاع الصحي»، وذلك لضمان تقديم خدمة أفضل للمرضى مع استخدام الأموال العامة بشكل أكثر كفاءة.
ومع ذلك، تشير هذه التطورات المتسارعة إلى وجود تحديات هيكلية عميقة تواجهها خدمة الصحة الوطنية البريطانية في ظل الضغوط الاقتصادية المتزايدة، مما يثير قلقاً واسع النطاق ليس فقط بين العاملين في القطاع الصحي، بل أيضاً بين ملايين المرضى الذين يعتمدون على هذه الخدمات الحيوية في حياتهم اليومية.